

استقبل وزير خارجية أوغندا وناقش معه العلاقات الثنائية

السعدون: قمة عربية - أفريقية في الكويت العام المقبل ونسعى للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن

المطر يؤكد مسؤولية البرلمانين في إقرار تشريعات لحماية حقوق الإنسان

والطولة ورعاية النشء كما أكد حق المواطن في الرعاية الصحية وعلى المساواة امام القانون في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين. وأضاف ان الكويت حرصت كذلك على قيام المؤسسات التي تعمل على رعاية وصيانة حقوق الطفل وصادقت على الاتفاقية الدولية في هذا الشأن.

وأشار المطر الى انضمام الكويت الى البروتوكول الاختياري الاول للاتفاقية الاولى الخاصة بشارك الطفل في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الثاني الخاص ببيع الاطفال واستغلالهم.

وقال المطر ان الكويت ترتبط اليوم بالعديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الانسان واتخذت الخطوات الدستورية والقانونية المطلوبة واللازمة للانضمام الى تلك الاتفاقيات. ودعا المطر «جميع الحكومات» الى التوقيع او التصديق على اتفاقيتي الامم المتحدة في شأن ازالة جميع اشكال التمييز ضد المرأة والاطفال وفي شأن حقوق الطفل والى اتخاذ الخطوات التشريعية والاجراءات اللازمة لتطبيقها. واختتم المطر مداخلته بالاشارة الى البائئ السامية التي تضمنتها الاديان السماوية وتأكيد الاسلام على اهمية احترام آمية الانسان رجلا كان او طفلا او امرأة وصيانة كرامته وحقه في الحياة الكريمة. وتدارست اللجنة مشروع القرار المقدم من مقرري اللجنة في شأن صحة المرأة والطفل والتعديلات المقممة عليه وقررت إعادة صياغة مشروع القرار تمهيدا لرفعه الى الاجتماع العام للاتحاد البرلماني الدولي.

حضر اجتماع اللجنة إضافة الى المطر عضو وفد الشعبة البرلمانية الى المؤتمر شابع الشايع ومن قطاع الشعبة البرلمانية في مجلس الامة سامي الشايع.

وشدد على ان الاطفال في البلدان الاشد فقرا وامهاتهم الشباب «هم ابرز ضحايا الامراض التي يمكن تشخيصها وعلاجها مثل الحصبة والسعال الديكي». ولفت الى أن نقص خدمات الصحة العامة في تلك البلدان يؤدي الى وفاة اربعة ملايين طفل في الاسابيع الاربعة اللاحقة من ولادتهم ويقضي كذلك على نصف مليون امرأة اثناء فترة الحمل او الولادة فيما يتسبب سرطان الرحم وحده بوفاة 80% من النسوة في العالم الثالث. وأشار المطر الى انه على الرغم من التقدم الملحوظ في العقود الاخيرة في مجال الصحة الوقائية «فان الهوة لاتزال سحيقة بين معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر حيث يبلغ 0,5% في الدول المتقدمة مقابل ما يزيد على 110 في البلدان الفقيرة».

وقال ان حقوق الاطفال والنساء والعجزة والاقليات جزء لا يتجزأ من اهتمامات الاعلان العالمي لحقوق الانسان معربا في هذا السياق عن الاسف «لحقيقة ان الملايين من الاطفال والنساء في العالم لايزالون يتعرضون بوميما الى مختلف انواع الحرمان من الحاجات الاساسية كالصحة والطعام والتعليم والمأوى». وأكد مسؤولية البرلمانين عن متابعة صياغة واقرار تشريعات وقوانين حقوق الانسان «في بلداننا»، مبيانا ان البرلمانات هي الرتبة التي تنتفص من خلالها الشعوب «كما علينا التأكيد على ما جاء بالاعلان العالمي لحقوق الانسان واقره المجتمع الدولي منذ عام 1948».

وتطرق المطر الى مداخلته الى ما اولته الكويت من اهتمام كبير لقضايا حقوق الانسان، لاسيما المرأة والطفل في اشارة الى التدابير اللازمة والكفيلة التي اتخذتها الدولة لرعاية وصيانة النسوة والاطفال والاسرة بشكل اعم. وأوضح ان الدستور الكويتي نص في عدد من مواده على حماية الاسرة والامومة

كونا: أكد عضو وفد الشعبة البرلمانية الكويتية الى الاجتماع الـ 126 للاتحاد البرلماني الدولي د.محمد المطر امس مسؤولية البرلمانين في اقرار تشريعات وقوانين من شأنها حماية حقوق الانسان في الصحة والطعام والتعليم والمأوى.

جاء ذلك في مداخلة د.المطر في اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة «الديموقراطية وحقوق الانسان» حول موضوع «التمتع بالصحة كحق أساسي ودور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية لضمان صحة النساء والاطفال». ورأى ان الموضوع المذكور على جانب كبير من الامة، مضيفا «فتمتع افراد المجتمع بالصحة يصنع مجتمعا يمتلك القدرة على الازدهار والنماء ويمتخ القدرة على الانتاج والعباء والامل». وشدد على ان المصاب بالازمات في غالبية الدول الفقيرة تلقى بظلالها الداكنة على السكان من كوارث طبيعية وبائية واوبئة ومجاعات وحروب.

مبيناً ان مرض الايدز يشكل السبب الرابع للوفاة في العالم حيث يقصد مليوني ضحية كل عام والسبب الاول للوفاة في افريقيا. واضاف «وفقا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي فان نسبة 68% من حاملي فيروس الايدز تتركز في 31 دولة من افقر دول العالم»، مشيرا الى ان الوفيات من هؤلاء لا تمثل سوى 5% فقط من اجمالي عدد حاملي الفيروس. وأشار المطر الى ان الاصابة بمرض الايدز تسبب في انتشار مرض آخر فتاك هو السل الذي يؤدي براوح 1,8 مليون شخص سنويا يقيم نسبة 90% منهم في البلدان النامية.

وأوضح ان الملايا تضرب نحو مئة بلد وتظل ما نسبته 140 من سكان العالم «ولاتزال تفرص على افريقيا ان تدفع حصة الاسد، لاسيما ان نسبة 95% من الوفيات سنويا تعزى الى هذا المرض».

24 ساعة لمعرفة مصير المواطن الحربي من قبل الجانب العراقي

العراقية لحثهم على سرعة اطلاق المعتقل الحربي، مشيرا الى ان هناك بوسعة بعد اجراء الاتصالات. واختتم المطر تصريحه بان الجانب العراقي يحتاج الى 24 ساعة للاتصال والرلد علينا ونحن بانتظار هذا الرد.

موضوع المعتقل الكويتي لدى العراق على الحربي. وأضاف المطر في تصريح صحفي ان الجانبين بحثا بشكل اخوي التنسيق في ان يقوم الجانب العراقي باجراء اتصالات مع الجانب الحكومي ممثلا بوزارة الخارجية

قال مقرر لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الامة د.محمد المطر انه والتائين فلاح الصواغ وعمر الجمعي التقوا بالعصوين من البرلمان العراقي رافع عبدالجبار من الشؤون الخارجية والعضوة الا طالباني وتباحثا مع

الكدري: اجتماعات جمعية أمناء البرلمان العربية تناول حرية التعبير

العربية والمقرر عقده في العاصمة الاردنية عمان في سبتمبر المقبل. وأوضح انه سيتم في وقت لاحق اختيار موضوع المؤتمر بعد اخذ تحقيقات المتعلقة بكشف عن مرتكبي الجريمة بعد وقوعها. سيعقد خلاله اجتماع اللجنة التنفيذية 31 واجتماع الجمعية العامة 32.

الحرية». وأضاف الكدري في تصريح صحفي ان الامتاء العاملين تطرقوا في مداخلتهم الى هذا الموضوع وايدوا آراءهم بشأنه، مشيرين الى انه تم ايضا التباحث بشأن المؤتمر السنوي الثاني لجمعية الامناء العاملين للبرلمان

أكد رئيس جمعية الأمناء العاملين للبرلمان العربية الأمين العام لمجلس الامة علام الكدري ان اجتماعات الجمعية مستمرة على هامش المؤتمر الـ 126 للاتحاد البرلماني الدولي وتتناول موضوع «حرية التعبير في البرلمانات ودور الرئاسة في ضمان هذه



الرئيس أحمد السعدون خلال لقائه كلمة الكويت أمام المؤتمر الـ 126 للبرلمان الدولي في أوغندا في وقت سابق

البرلمانية عمار العجمي وامين سمر الشعبة د.عادل الدمي وامين الصندوق د.محمد المطر وعضء اللجنة التنفيذية شايع الشايع وفلاح الصواغ و محمد الخليفة وامين عام مجلس الامة علام الكندري وسفير الكويت لدى اثيوبيا والمندوب الدائم لدى الاتحاد الافريقي راشد الهاجري.

خاصة ومع مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة. وقال نتطلع الى تقوية تلك العلاقات لاسيما ان الكويت تحرص دائما على تطوير علاقاتها مع اوغندا وتعزيرها، وعبر عن موافقة بلاده لقبول ترشيح سفير الكويت لدى جمهورية اثيوبيا راشد الهاجري سفيراً للكويت غير مقيم فسي اوغندا متمنيا ان يكون ذلك في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

من جانب آخر استقبل السعدون على هامش المؤتمر نائب رئيس البرلمان الاكوادوري خوان كارلوس الذي وجه له دعوة لحضور المؤتمر الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي والمتمنظر عقده في الاكوادور العام المقبل.

ويحث الطرفان العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبيل تطويرها اضافة الى العلاقة مع الاتحاد البرلماني العربي الذي يترأسه احمد السعدون والتنسيق في مختلف القضايا التي تهم الطرفين. حضر المقابلة اعضاء الشعبة البرلمانية د.عادل الدمي و د.محمد المطر ومحمد الخليفة وسفير الكويت لدى جمهورية اثيوبيا والمندوب الدائم لدى الاتحاد الافريقي راشد الهاجري والامين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج.

واشاد بالدور الذي يؤديه الصندوق الكويتي للتنمية وكذلك الجمعيات الخيرية في مساعدة اوغندا وشعبها، وأشار الى المكانة الهامة التي تحتلها الكويت فسي منظمة المؤتمر الاسلامي، وتمنى دعم الكويت لمرشح اوغندا لمنصب الامين العام للمنظمة، ورحب بالقمة العربية - الافريقية المزمع عقدها في الكويت بما من شأنه تعزيز العلاقات التاريخية الافريقية العربية لاسيما ان للدول الافريقية والعربية الكثير من القضايا المشتركة. وقال ان بلاده ستدعم طلب الكويت الانضمام الى عضوية مجلس الامن فالكويت ذات مواقف مشهودة وادامتا تنبذ العدوان وتقف ضده، ولا يوجد ما يمنعا من دعمها.

● **عايش البرازي**
موفد مجلس الامة اوغندا (كمبالا)

حضر اللقاء وكيل الشعبة

دشتي يطالب لجنة التحقيق في الإيداعات بدعوة محمد الجاسم للكشف عن النائب الوسيط



عبدالحاميد دشتي

قدم النائب عبدالحاميد دشتي طلبا الى لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية وجاء الطلب كالتالي: ان الجلسة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق 14 مارس 2012 وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق في موضوع الإيداعات النقديّة المليونية المشبوهة التي نسبت إلى بعض أعضاء مجلس الأمة تطبيقاً للمادة 114 من الدستور.

وقد جاء في طلب التحقيق: «أن للجنة بصفتها عامة اتخاذ كل ما تراه موصلا للحقيقة، وللجنة أن تطالب من رئيس المجلس مخاطبة وزير العدل لرفع الدعوى العمومية طبقا لقانوني الجزاء والاجراءات والمحاکمات القضائية بحق من يمتنع عن الشهود الذين تطلبهم اللجنة عن الحضور أو الإجابة عن أسئلة اللجنة أو من يشهد منهم بغير الحق...».

هدف اللجنة الوصول للحقيقة التي نؤيدها في ذلك وتدعم إجراءاتها بكل السبل.

وحيث أنه في تاريخ 10/9/2011 ذكر الناشط السياسي محمد عبد القادر الجاسم في ندوة بعنوان: «التصدي للفساد مسؤولية الشعب»، بشأن الإيداعات المليونية قائلا: «هناك نائب يعمل بعملية الوسيط في قضية الرشوة، والنواب القبيضة أصبحوا العوبة في يد الوسيط والوسيط صور القبيضة وهم يتسلمون الأموال بالصوت والصورة، والنواب يعملون ما عليهم».

ويتضح من الحديث الذي قاله محمد الجاسم أنه يملك معلومات جوهرية تتعلق بذات الموضوع الذي تحقق فيه لجنة التحقيق البرلمانية المذكورة آنفاً.

وهذه المعلومات عندما قبلت من الجاسم تدل على أنه يعلم يقينا: ● أولا: بشأن هناك نائباً

وسيطا.

● ثانيا: وأن هذا النائب الوسيط يعمل في الرشوة.

● ثالثا: أن هذا النائب الوسيط قد صور عملية قبض وتسلم الأموال بالصوت والصورة. وهذه المعلومات الثلاث يستنبط منها مسألتان هامتان هما:

● أولا: أنها تعد وبلا منازع أو شك الأدلة الوحيدة والمتفردة في الكويت كلها على موضوع الإيداعات المليونية التي شكلت بشأنها لجنة تحقيق.

● ثانيا: أن هذه الأدلة لا يملكها إلا شخص واحد في الكويت هو محمد الجاسم.

● وعند التدقيق على ما قاله محمد الجاسم يتأكد لنا جليا أنه يملك ويجوز التصوير المرئي لعملية تسلم النواب للأموال، وأنه يملك اسم النائب الوسيط.

لأن محمد الجاسم يقول ان الوسيط هو نائب، وبالتالي فإن ذلك يدل على أنه يعلم علما يقينيا اسم الوسيط كونه قد حدد الصفة الوظيفية لذلك الوسيط بأنه يعمل نائباً في مجلس الأمة. فلو كان الاسم ليس معلوما لديه علما يقينيا لما قال عنه بأنه نائب. فمن خلال معرفة محمد الجاسم باسم ذلك الوسيط قد عرف بأنه نائب في مجلس الأمة، بمعنى أن الجاسم لا يستطيع أن يتستر أو يخفي علمه باسم ذلك الوسيط كونه قد حدد تحديدا يقينيا من خلال الصفة الوظيفية للوسيط بأنه نائب، فلا يستطيع التذرع بأنه لا يعرف الاسم.

مما يستوجب لزوماً أن تبادر لجنة التحقيق المذكورة وعلى الفور باستدعاء محمد الجاسم للمتلول أمامها ليكشف عن اسم

ذلك النائب الوسيط. ومن جهة أخرى فإن الجاسم يقول بأن هناك تصويرا مرئيا بالصوت والصورة لعملية تسلم النواب للأموال. وهذا القول لا يصدر منه إلا اذا كان بالفعل قد شاهد التصوير المرئي بأم عينيه، وإلا لما قال: «القبيضة وهم يتسلمون الأموال بالصوت والصورة».

ويدل كلامه السابق على أنه شاهد كل نائب من النواب الذين قبضوا وتسلموا أموالا من خلال مشاهدته للتصوير المرئي الذي تم بالصوت والصورة، فيعلم بالتالي من هم هؤلاء النواب الذين تبحت عنهم لجنة التحقيق المذكورة.

مما يجب على اللجنة أن تستدعيه وعلى الفور ليسلمها القرص الممغنط أو غيره المتضمن لذلك التصوير، فتقوم اللجنة بمشاهدته وتفريغ أسماء النواب الواردين في هذا التصوير ومنهم النائب الوسيط، فتكون اللجنة قد وصلت لحقيقة الإيداعات المليونية، فتبدأ باستدعاء كل نائب وردت صورته في القرص الممغنط أو غيره، فتنتقل التحقيقات بدءاً من مشاهدة وتفريغ ذلك التصوير.

وهنا على الشاهد الجاسم أن يبلغ لجنة التحقيق باسم الشخص الذي بحوزته ذلك التصوير إن لم يكن لديه.

ولذلك تحقيقاً للأصول المتبعة للتحقيق فإن على اللجنة أن تبدأ أولاً باستدعاء محمد الجاسم وسؤاله عن اسم النائب الوسيط والزاهم بتسليم التصوير الذي قال عنه أن اسم هذا الوسيط وأيضاً ذلك التصوير هما الركيزتان الأساسيتان للجنة في التحقيق في موضوع الإيداعات المليونية والوصول للحقيقة، فمن خلالها- أي من خلال معرفة اسم النائب الوسيط ومشاهدة التصوير الممغنط وسؤال محمد الجاسم عنه وما يملكه من معلومات، لأنه من غير المعقول التوجه بعيدا عن دليل أصبح موجودا ومتناولا في يد محمد الجاسم.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز لحمد الجاسم المتناع عن الشهادة أو عدم تسليم التصوير المذكور أو عدم تبليغ لجنة التحقيق باسم النائب الوسيط بحجة أنها مصادر خاصة له، للأسباب التالية:

● أولا: أن القضية تتعلق بفساد لظما نأدي - هو - بحاربهته، وخاصة أنه ذكر تلك المعلومات في ندوة بعنوان: «التصدي للفساد مسؤولية شعب»، فكيف يحضر لتلك الندوة ويطلب التسعيب الكويتي بالتصدي للفساد، ثم يسير هاربا عند وصول دوره كمواطنن في محاربة الفساد وهو يملك وحده فقط الأدلة القبيضة باسم موضوع الإيداعات المليونية من اسم النائب الوسيط والتصوير المرئي لعملية تسلم الأموال، خاصة أنه لن يواخذ إذا قدم البيانات الصحيحة ولم

يبتنع عن الشهادة!؟

● ثانيا: أن الدستور يلزمه في المادة 17 منه بأن: «لأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن».

● والثالثي فإن الواجب الدستوري الملقى على عاتقه محمد الجاسم مانعة من أن يؤدي الشهادة ويبلغ اسم النائب الوسيط ويقدم التصوير المرئي.

● ثالثا: أنه يفرض ادعاء محمد الجاسم بأن ما قاله عن النائب الوسيط والتصوير المرئي علمه من مصادر خاصة، فإن عليه أن يقدم اسم أو أسماء المصادر. فحجم القضية وما ترتب عليها من آثار كادت تدمر الدولة وأمنها أكبر بكثير من تلك اللجنة. ناهيك أنه على الأقل لا يذکر لائحة التحقيق أسماء النواب الذين تسلموا الأموال واسم النائب الوسيط ما دام قد شاهد التصوير. والدليل على مشاهدته لتلك التصوير أنه قد ذكر وجود نائب وسيط ونواب تسلموا أموالا، وهنا لو أنه لم يشاهد نوابا في التصوير لما ذكر ذلك.

بناء على ما سبق، يرجى إفاذي بالتالي:

● ما الأسباب التي حالت دون قيام الوزارة بإنشاء وتشغيل مخر شرطة أو مركز خدمات أمنية متكاملة ومقر دائم لمختارية المنطقة الدسمة من شأنها توفير الأمن والطمانية للمواطنين.

● ما دور الوزير في معاينة المنسب أو المتسببين في ذلك الإهمال المنوه عنه، وما الإجراءات التي اتخذها في حق المتسببين في هذا الإهمال؟

● ما خطة الوزارة المستقبلية والمتعلقة بإنشاء وتأهيل وتشغيل مخر شرطة أو مركز خدمات أمنية متكاملة ومقر دائم للمختارية في منطقة الدسمة؟ مع تزويدي بتاريخ محددة لتلك الخطة المستقبلية وبيان مفصل عنها.

ترجو من سيادتكم استدعاء محمد عبدالقادر الجاسم أمام اللجنة كشاهد في الموضوع السالف الذكر. وإلزامه بان يقدم للجنة ويبلغها باسم النائب الوسيط وأسماء جميع النواب الذين تسلموا الأموال التي يدعي بتصوير تلك العملية. مع إلزامه بتسليم نسخة من ذلك التصوير لتقوم اللجنة بمشاهدته وتفريغ ما جاء به، مع إرفاق هذا التصوير بملف التحقيق الذي تجرته اللجنة.